



## تقریرات درس خارج فقه

حضرت آیت الله سید محمد رضا مدرس طباطبایی یزدی (دامت برکاته)

سال تحصیلی ۹۲-۱۳۹۱

جلسه پنجاه و سوم؛ شنبه ۱۳۹۱/۱۱/۱۴

### اشکال فاضل قطیفی و محقق اردبیلی نسبت به دلالت فقره سوم روایت بر جواز شراء مال

#### خراج

این اشکال را فاضل قطیفی در رساله‌ی ردیه‌اش بر کتاب محقق کرکی رحمته الله علیه ذکر کرده است. محقق کرکی رحمته الله علیه مانند اکثر فقهاء قائل بودند که تصرف در خراج به نحوی که تقریب شد، در زمان غیبت و حتی در زمان حضور امام رحمته الله علیه جایز است. به همین دلیل در زمانی که در نجف اشرف حضور داشتند، حاصل یکی از قریه‌های خراجیه را در اختیار گرفته و صرف امور شرعی می‌کردند.

محقق کرکی رحمته الله علیه که در علم، عمل، تدبیر و سیاست از نوادر عالم تشیع است و این تشیعی که با معرفت در ایران پایه‌گذاری شده، اصل آن به برکت ایشان است؛ چون وقتی شاه اسماعیل صفوی مسلط شد، دنبال کسی می‌گشت که بتواند عقائد و فقه شیعه را در میان مردم مستحکم کند، لذا محقق کرکی را دعوت کرد و ایشان هم چون مصلحت می‌دیدند، تشریف آوردند و شیخ الاسلام شدند<sup>۱</sup> و شروع به بسط تشیع از لحاظ

۱. جامع المقاصد فی شرح القواعد، المقدمة، ص ۴۵ (همراه با تصرفات):

الفقیه الأعظم وجه وجوه الطائفة، وحید عصره، و فرید دهره، قدوة المحققین، الشیخ الجلیل نور الدین أبو الحسن علی بن الحسین بن عبد العالی العالمی الکرکی، الفقیه، الملقب تارة بالشیخ العلاتی، و اخرى بالمحقق الثانی.

ولد المحقق الثانی عام (۸۶۸ هـ ق) فی کرک نوح (البلد العریق فی تشیعه و الشهیر بکثرة علمائه) فدرس الفقه علی المذهب الشیعی فی بلده علی شیوخ العلم فی زمانه کالشیخ علی بن هلال الجزائری. و کان رحمته الله علیه طموحا لا یشبع من العلم، و ضاق عن بلده الصغیر فخرج طالبا لعلوم الفرق الإسلامیة الأخری فهاجر إلى مصر لدراسة فقه المذاهب الأربعة، فأخذ هناك عن علمائها، و حصل الإجازات من شیوخها بالروایة.

و قد قصد الشیخ بلاد العراق حوالي سنة (۹۰۹ هـ ق) فوصل إلى النجف الأشرف عاصمة علوم آل محمد رحمته الله علیه و حاضرة الفقه الشیعی و معدن علماء المذهب. و فی هذا البلد المبارک أخذ الشیخ ینهل من ینایع کبار العلماء، حتی صار نادرة زمانه، و وحید أوانه، و طار صيته فی الآفاق.

ظهور الدولة الصفوية و هجرة الشيخ إلى إيران:

ظهرت الدولة الصفوية بعد فترة طويلة من اضطهاد الشيعة، و تلاعب الدول التي تعتنق المذاهب الإسلامية الأخرى بمقدراتهم و اضطهادها لهم، و مطاردة علمائهم و حرق كتبهم. و قد احتاجت الدولة الصفوية في أول أمرها إلى فقهاء يعلمون الناس أمور دينهم، و يتولون منصب القضاء لإدارة شؤون الناس، و لتكوين الغطاء الشرعي الذي يكون بديلا للخلافة التي تركز إليها الدولة العثمانية، فاستفادوا من المجتهدين الذين هم في المذهب الشيعي نواب للإمام عليه السلام.

و كان الشيخ الكركي عليه السلام على رأس المهاجرين إلى إيران في أول نشوء الدولة و نجاح الشاه إسماعيل في الاستيلاء على مقاليد الحكم، فولاه الشاه منصب شيخ الإسلام في أصفهان. و كان الشيخ كتب إلى علماء الكرك و جبل عامل و حثهم على النهوض إليه للجهاد في نشر الدين الحنيف. و لما توافر لديه عدد من رجال الدين المخلصين أخذ يوجّه النشاط الديني في إيران كلها، من خلال مجموعة علماء مؤمنة و مدربة على العمل الاجتماعي و السياسي، و عيّن في كل بلد و قرية إماما يعلم الناس شرائع الإسلام، و يؤمهم في الصلاة، ثم نصب نفسه لتعليم كبار رجال الدولة أمثال الأمير جعفر النيسابوري وزير الشاه، و قدّم له الرسالة الجعفرية و لما تولّى الشاه طهماسب سنة (٩٣٠ هـ ق)، قرب المحقق الكركي، و منحه لقب نائب الإمام.

قال السيد نعمة الله الجزائري في كتابه شرح غوالي اللآلي: مكّنه السلطان الشاه طهماسب، من الملك و السلطان، و قال له: «أنت أحق بالملك لأنك النائب عن الإمام، و إنما أكون من عمالك أقوم بأوامرك و نواهيك. و كان الشاه يكتب إلى عماله بامتثال أوامر الشيخ، و أنّه الأصل في تلك الأوامر و النواهي، و أكد أنّ معزول الشيخ لا يستخدم، و منصوبه لا يعزل».

كتب الشاه طهماسب بخطه في جملة ما كتبه في ترقية هذا المولى المنيف. بسم الله الرحمن الرحيم جون از موداي «حيث أنّه يبدو و يتضح من الحديث الصحيح النسبة إلى الإمام الصادق عليه السلام انظروا إلى من كان منكم، قد روى حديثنا، و نظر في حالنا و حرامنا، و عرف أحكامنا، فارضوا به حكما فإني قد جعلته حاكما، فإذا حكم بحكم فمن لم يقبله منه فإنما بحكم الله استخفّ و علينا ردّ، و هو رادّ على الله و هو على حدّ الشرك، واضح أنّ مخالفة حكم المجتهدين، الحافظين لشرع سيّد المرسلين، هو و الشرك في درجة واحدة. لذلك فإنّ كلّ من يخالف حكم خاتم المجتهدين، و وارث علوم سيّد المرسلين، نائب الأئمة المعصومين، لا زال اسمه العلي عليا عاليا، و لا يتابعه، فإنّه لا محالة ملعون مردود، و عن مهبط الملائكة مطرود، و سيؤاخذ بالتأديبات البليغة و التدبيرات العظيمة» كتبه طهماسب بن شاه إسماعيل الصفوي الموسوي.

و قال حسن بك روملو في تاريخه: «لم يسع أحد بعد الخواجة نصير الدين الطوسي مثل ما سعى الشيخ علي الكركي هذا، في إعلاء أعلام المذهب الجعفري، و ترويض دين الحق الاثني عشري، و كان له في منع الفجرة و الفسقة و زجرهم، و قلع قوانين المبتدعة بأسرهم، و في إزالة الفجور و المنكرات، و إراقة الخمور و المسكرات، و إجراء الحدود و التعزيرات، و إقامة الفرائض و الواجبات، و المحافظة على أوقات الجمعات و الجاعات، و بيان مسائل الصلوات و العبادات، و تعهد أموال الأئمة و المؤذنين، و دفع شرور الظالمين و المفسدين، و زجر المرتكبين الفسوق و العصيان، و ردع المتبعين لخطوات الشيطان، مساع بليغة، و مراقبة شديدة، و كان يرغب عامة الناس في تعلم شرائع الدين، و مراسم الإسلام و يحثهم على ذلك بطريق الالتزام».

رجوع الشيخ إلى العراق و ردّ الشيخ القطيفي عليه:

قد ذكر سيّد الأعيان جانبا مشبعا و مفصّلا عن ردّ الشيخ إبراهيم القطيفي، و منافرته للشيخ الكركي، و بذاءة كلامه له، خصوصا في معرض الردّ على رسالته الرضاعية التي ألفها عام (٩٢٦ هـ ق).

و يستفاد من كلامه أنّه قد كان ترك بلاد العجم مع ما كان له فيها من الجاه الطويل العريض لأسباب قاهرة و سكن العراق، و أنّ الضرورة دعتّه إلى تناول شيء من خراج العراق من يد السلطان لأمر معاشه، و أنّ بعض من يتّسم بالعلم أنكر عليه ذلك و تبعه جماعة من الغوغاء و لعلّه الشيخ إبراهيم القطيفي - كما ذكر في ترجمته - أو غيره فشنع عليه بسبب ذلك، و قد ردّ القطيفي على هذه الرسالة برسالة سمّاها «السراج الوهاج لدفع عجاج قاطعة اللجاج» قال في أولها: «و أنّ بعض إخواننا في الدين، قد ألف رسالة في حلّ الخراج و سمّاها قاطعة اللجاج، و أولى باسمها أن يقال: مشيرة العجاج كثيرة الاعوجاج، و لم تكن ظفرت بها منذ ألفها إلّا مرة واحدة في بلد سمنان، و ما تأملتها إلّا كجلسة العجلان، فأشار إلى من تجب

اعتقادی و عملی کردند و قدرت عجیبی پیدا کردند که تا زمان شاه طهماسب ادامه داشت، تا آنجا که شاه طهماسب در نامه‌اش می‌نویسد «آن معزول الشیخ لا یستخدم و منصوبه لا یعزل» و نوشت حقیقتاً ایشان حاکم است.

ایشان با این شخصیت عظیم علمی، عملی، تدبیر و مدیریت، طبق نظر خودشان - که مطابق با فتوای اکثر فقهای شیعه نیز هست - قائل به حلیت تصرف در مال خراج شده‌اند، ولی شیخ دیگری به نام ابراهیم بن سلیمان القطیفی با ایشان در این مسأله درافتاده و فریاد راه انداخته که اینها حرام است، این اموال را نباید به مردم داد و ...، در حالی که درست نبود این‌طور رفتار کند. بله، در حدّ ارشاد جاهل براساس فکر خودشان لازم بود، اما وقتی محقق کرکی به این نتیجه نرسید، عند الله معذور است.

محقق کرکی رحمته رساله‌ای به نام «قاطعة اللجاج فی تحقیق حلّ الخراج» تألیف می‌کند و ظاهراً از کسی اسم نمی‌برد، ولی فاضل قطیفی رحمته در رساله‌ی ردّیه‌اش به نام «السراج الوهاج لدفع عجاج قاطعة اللجاج» با یک تنذیبی مطالب محقق کرکی را ردّ می‌کند. از جمله در مورد دلالت فقره‌ی سوم صحیح‌هی ابی عبیده الحذاء بر جواز شراء مال خراج بر محقق کرکی رحمته اشکال کرده و محقق اردبیلی رحمته بنا به نقل شیخ نیز آن را پذیرفته است و آن این‌که:

مراد از «القاسم» در روایت، قاسم به معنای تقسیم کننده در مقاسمه و خراج که از طرف سلطان جور مأمور باشد نیست، بلکه مراد قاسم به معنای لغوی است که در این جا - به قرینه‌ی «وَأَخَذُ حَظَّهُ» که دلالت می‌کند آنچه اخذ می‌کند، حَقِّش است - کسی است که عقد مزارعه با او انجام داده‌اند.<sup>۱</sup>

---

طاعته بنقضها، لیتخلف من رآها من الناس برفضها، فاعتذرت و ما بلغت منها حقيقة تعريضه بل تصريحه بأنواع الشنع، فلما تأملته الآن مع علمی بآن ما فيها أوهی من نسج العناكب، فدمع الشريعة ما فيها من مضادها ساكب. إلى آخره»  
وفاته:

تضاربت الأقوال فی تحديد سنة وفاته و قال الاكثر من مترجميه أنه توفي سنة (٩٤٠ هـ ق) و قد قيل أنه مات شهيدا مسموما، و قد قاله الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي والد الشيخ البهائي، كما نقله عنه صاحب رياض العلماء و صاحب مستدرک الوسائل.

١. قطيفي، ابراهيم بن سليمان، السراج الوهاج، ص ١٠٨:

قوله: قيل فما ترى في الحنطة والشعير يجيئنا القاسم فيقسم لنا حظنا و يأخذ حظه ...

أقول: لا خفاء في عدم صحة الاستدلال بهذه على مطلوبه و ذلك لأن المفهوم منها بقريته السؤال و الجواب أن الغرض جواز إبانة الابتیاع من غير كيل ثان، أو عدم جوازه كما هو ظاهر جلی.

و قد صرح في السؤال بأنه يقسم لهم حظهم و يأخذ حظه و هو نظرا الى منطوق اللفظ يدل على أن ما أخذه حقا له، و لا نزاع في ذلك إذ «القاسم» يجوز أن يكون مزارعا أو وكيل المزارع الذي منه الزرع أو منهما أو من الزرع و الأرض له، و لا إشعار في الخبر بأن القاسم قاسم الجور و

## نقد اشكال فاضل قطيفى و محقق اردبيلى

اولاً: همان طور که بیان کردیم، مقاسمه اصطلاح برای مزارعه و مساقات اراضی خراجیه است که به اعتبار این که در آن تقسیم سهم بین والی و کسانی که زمین به آن ها واگذار شده، اصطلاحاً مقاسمه گفته می شود و به کسی که از طرف والی متصدی این کار است، قاسم گفته می شود. بنابراین قاسم از لحاظ عرفی انصراف دارد به نماینده والی جائز که به عنوان طرف مقاسمه واقع می شود.

ثانياً: فرضاً هم قاسم در معنای لغوی اش به کار رفته باشد، مراد تقسیم کننده اشتراکات و مالهایی که به نحو مشاع مشترک بودند نیست، بلکه کسی است که از طرف سلطان بر این کار گمارده شده و کارش تقسیم آن چیزهایی است که سلطان نیز در آن سهم دارد، مانند زکات و خراج، بنابراین اشکال فاضل قطیفی و به تبع ایشان محقق اردبیلی رحمته الله وارد نیست.

### - موثقه‌ی اسحاق بن عمار

وَعَنْهُ [مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ] عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبَانَ

أن الذى يأخذه من الخراج، سلمنا، لكن جوازه لهم لا يدل على جوازه مطلقاً لأنه ما لهم لم يزل و الابتياح لأنه لا يمكن بدونه و لا يرد أنه لو كان كذلك لم تظهر فائدة السؤال لجواز أن تكون فائدته استبانة جواز ذلك فإن فيه تقريراً لفعله و رضا به من حيث معاوضته، و ربما كان فى قوله و أنتم حضور إشارة الى ذلك لأن مع عدم الحضور يحتمل خلطه بغير ما أخذ منهم.

✓ مجمع الفائدة و البرهان فى شرح إرشاد الأذهان، ج ٨، ص ١٠١:

و لا دلالة فيها أيضاً على إباحة المقاسمة بوجه من الوجوه و يمكن ان لها دلالة على جواز شراء الزكاة و لهذا جعلها فى المنتهى دليلاً عليه فقط، و فى الدلالة عليه أيضاً تأمل، إذ لا دلالة فى قوله: «لا بأس به حتى تعرف الحرام بعينه» إلا على أنه يجوز شراء ما كان حلالاً، بل مشتبهاً أيضاً، و لا يجوز شراء ما هو معروف أنه حرام، و لا يدل على جواز شراء الزكاة بعينها صريحاً، نعم ظاهراً ذلك، و لكن لا ينبغى الحمل عليه لمنافاة للعقل و النقل. و يحتمل أن يكون سبب الإجمال التقيية. و يؤيد عدم الحمل على الظاهر أنه غير مراد بالاتفاق إذ ليس بحلال ما أخذه الجائر فتأمل.

و أمّا قوله: «فما ترى فى مصدق. إلخ» فإن ظاهره يدل على جواز الشراء، و لكن ليس بمعلوم كون المصدق - أى الذى يقبل الصدقة - من قبل الجائر الظالم، فيحمل على كونه من قبل العدل لما تقدم، على أنه قد يكون المراد بجوازه حيث كان المبيع مال المشتري، فإنه قال: «يأخذ صدقات أغنامنا» و لم يصر متعيّناً للزكاة لأخذه ظلماً، فيكون الشراء استنفاذاً لا شراء حقيقياً، و يكون الغرض من قوله: «ان كان. إلخ» بيان شرط الشراء و هو التعيين، و يعلم منه الكلام فى قوله: «فما ترى فى الحنطة. إلخ» فتأمل.

✓ كتاب المكاسب، ج ٢، ص ٢٠٥:

ثمّ الظاهر من الفقرة الثالثة: السؤال و الجواب عن حكم المقاسمة، فاعتراض الفاضل القطيفى الذى صنف فى الرد على رسالة المحقق الكركى المسماة بـ «قاطعة اللجاج فى حلّ الخراج» رسالة زيف فيها جميع ما فى الرسالة من أدلة الجواز بعدم دلالة الفقرة الثالثة على حكم المقاسمة، و احتمال كون القاسم هو مزارع الأرض أو وكيله، ضعيف جداً. و تبعه على هذا الاعتراض المحقق الأردبيلى، و زاد عليه ما سكت هو عنه: من عدم دلالة الفقرة الأولى على حلّ شراء الزكاة، بدعوى ...

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الْعَامِلِ وَهُوَ يَظْلِمُ قَالَ: يَشْتَرِي مِنْهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ ظَلَمَ فِيهِ أَحَدًا.

وَرَوَاهُ الْكَلْبِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ.<sup>۱</sup>

این روایت را جناب شیخ طوسی رحمته الله با سند صحیح‌شان از احمد بن محمد نقل می‌کند و ایشان از الحسن بن علی که یا الحسن بن علی بن فضال است یا الحسن بن علی الوشاء الکوفی که هر کدام باشد، ثقة است و ایشان هم از ابان نقل می‌کند که ثقة است و ایشان از اسحاق بن عمار نقل می‌کند که ثقة است و چون مشهور ایشان را فطحی می‌دانند، روایات ایشان را تعبیر به موثقه می‌کنند. بنابراین این روایت از لحاظ سند تمام است.

اسحاق بن عمار می‌گوید: از ایشان<sup>۲</sup> درباره‌ی کسی که از عامل خرید می‌کند در حالی که او ظلم می‌کند پرسیدم فرمودند: از او خرید می‌کند مادامی که نمی‌داند در آن چیزی [که از او خریده] به کسی ظلم کرده است.

این روایت نظیر روایت قبلی است و می‌فرماید مادامی که نمی‌داند آن چیزی که از عامل می‌خرد بعینه غصب و ظلم است، مانعی ندارد از او خرید کند. عامل در این روایت، هم شامل عامل زکات و هم عامل خراج هر دو می‌شود.

### اشکال بعضی در استدلال به موثقه‌ی اسحاق بن عمار

بعضی این اشکال را وارد کرده‌اند که مقصود از موثقه این نیست که اشتراء مال زکوی یا خراج از عامل سلطان ایرادی ندارد، بلکه مراد این است که عامل سلطان که ظالم بوده و اموالش مخلوط به حرام است، آن چیزی را که از عامل اخذ می‌کند مادامی که معلوم نیست عامل آن را ظلماً گرفته و غصب کرده، مانعی ندارد. پس نهایت چیزی که این روایت دلالت می‌کند آن است که معامله با ظالم جایز است، مگر این که بدانی در خصوص آنچه از ظالم اخذ می‌کنی به کسی ظلم کرده است و این ربطی به این که اخذ مال خراج و مال زکوی از جائز حلال است ندارد.<sup>۳</sup>

۱. وسائل الشیعة، ج ۱۷، کتاب التجارة، ابواب ما یکتسب به، باب ۵۳، ح ۲، ص ۲۲۱ و تهذیب الاحکام، ج ۶، ص ۳۷۵.

۲. این روایت مضمهره است، ولی با قرائتی می‌توان اطمینان حاصل کرد مسؤول امام رحمته الله است.

۳. السراج الوهاج، ص ۱۰۷.

قول: لا یخفی علی الناظر أن هذا الحدیث لا دلالة فیهِ علی حل الخراج و لا علی حل تناوله من الظالم بشیء من الدلالات لأن دلالة لیس إلا

## پاسخ به اشکال

در پاسخ به این اشکال می‌گوییم: این که در کلام سائل آمده «سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الْعَامِلِ وَ هُوَ يَظْلِمُ» می‌خواهد بیان کند که این عامل، ظلم مضاعف می‌کند؛ نه این که چون عامل ظلمه است، ظالم است؛ چون اگر مرادش این بود، این تعبیر درست نبود؛ زیرا در آن زمان‌ها عاملی که طبق عقیده‌ی شیعه ظالم نباشد، به جز افراد نادری مانند علی بن یقطین و ... پیدا نمی‌شد. بنابراین وقتی عامل گفته می‌شود، به عامل ظلمه منصرف است، پس این که سائل می‌گوید «وَهُوَ يَظْلِمُ» معلوم می‌شود مرادش این است علاوه بر آن که عامل ظلمه است، ظلم مضاعف نیز می‌کند؛ یعنی بیش از مقدار واجب زکات اخذ می‌کند و بیش از آنچه باید خراج پردازند، خراج می‌گیرد.

حضرت در این فرض می‌فرمایند مادامی که نمی‌دانی در مالی که می‌خری ظلم مضاعف کرده، مانعی از خرید آن نیست. پس دلالت روایت بر مدعا تمام است.

### - روایت ابی بکر الحضرمی

و [مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ] بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ  
بْنِ أَيُّوبَ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام  
وَ عِنْدَهُ إِسْمَاعِيلُ ابْنُهُ فَقَالَ: مَا يَمْنَعُ ابْنَ أَبِي السَّمَّالِ أَنْ يُخْرِجَ شَبَابَ الشَّيْعَةِ فَيَكْفُونَهُ  
مَا يَكْفِيهِ النَّاسُ وَ يُعْطِيهِمْ مَا يُعْطِي النَّاسَ ثُمَّ قَالَ لِي: لِمَ تَرَكْتَ عَطَاءَكُمْ؟ قَالَ: مَخَافَةٌ  
عَلَى دِينِي قَالَ: مَا مَنَعَ ابْنَ أَبِي السَّمَّالِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْكَ بِعَطَائِكَ أَمَا عَلِمَ أَنَّ لَكَ فِي  
بَيْتِ الْمَالِ نَصِيبًا.<sup>۲</sup>

گرچه از این روایت تعبیر به صحیحه شده، ولی از آن جا که ابی بکر الحضرمی توثیق ثابتی ندارد، پس روایت به نظر ما از لحاظ سند ناتمام است.

ابوبکر الحضرمی می‌گوید: بر امام صادق عليه السلام وارد شدم و اسماعیل فرزندشان نیز آن جا بود

---

علی جواز الابتیاع من العامل الذی یظلم إذا لم یعلم أنه ظلم أحدًا بعینه، فأخذہ إن کان ظلما لم یجز، و إلا جاز، فأین الدلالة و هو مع ذلک مرسل و إسحاق بن عمار ضعیف.

۱. فی نسخه ابن ابی السماک، و فی آخری ابن ابی الشمال (هامش المخطوط) و فی المصدر ابن ابی السماک، فی الموضعین.

۲. وسائل الشیعة، ج ۱۷، کتاب التجارة، ابواب ما یکتسب به، باب ۵۱، ح ۶، ص ۲۱۴ و تهذیب الاحکام، ج ۶، ص ۳۳۶.

و فرمودند: چه چیز مانع ابن ابی سَمّال است که جوانان شیعه را به کار گیرد تا همان کاری که دیگران برای او انجام می‌دهند، آنان انجام دهند و آنچه را که به دیگران می‌دهد، به آنها بدهد؟! سپس به من فرمودند چرا عطاءت (سهمت) را نگرفتی؟ عرض کرد به خاطر ترس از دینم نگرفتم. فرمودند: ابن ابی سَمّال را چه چیزی منع کرده که سهم تو را برایت بفرستد؟! آیا نمی‌داند برای تو از بیت المال نصیبی هست؟!

### دلالت فقره‌ی اوّل و دوم روایت بر جواز اخذ از بیت المال با تصدّی جائز

هم فقره‌ی اوّل و هم فقره‌ی دوم روایت، دلالت می‌کند اخذ از بیت المال هرچند متصدی آن جائز باشد، جایز است.

در فقره‌ی اوّل می‌فرماید: ابن ابی سَمّال جوانان شیعه را استخدام کرده به کار بگیرد و به آنان حقوق دهد که علی القاعده باید حقوقشان را از بیت المال دهد؛ چون جمعیت زیادی را نمی‌توان با پول شخصی حقوق داد. پس این فقره دلالت می‌کند اخذ مال از بیت المالی که جائز تصدّی آن را به عهده دارد برای شباب شیعه در قبال کاری که انجام می‌دهند جایز است.

در فقره‌ی دوم هم حضرت ابتدا از ابی بکر الحضرمی سؤال می‌کنند که چرا سهمت را از بیت المال نمی‌گیری و وقتی عرض می‌کند به خاطر ترس از دینم نمی‌گیرم - چون فکر می‌کرد اخذ این پولها حرام یا خلاف احتیاط است یا این که می‌ترسید با آنها مزاولت پیدا کرده، تمایل به آنان پیدا کند - حضرت ترغیب می‌کنند که ابن ابی سَمّال سهمش را برایش بفرستد.<sup>۱</sup>

### بیان محقق کرکی رحمته الله در نص بودن این روایت بر مدعا

محقق کرکی رحمته الله در رساله‌ی قاطعة اللجاج می‌فرماید: «هذا الخبر نصّ فی الباب»<sup>۲</sup> زیرا وقتی به حضرت

۱. کتاب المکاسب، ج ۲، ص ۲۰۷.

فإنّ ظاهره حلّ ما يعطى من بيت المال عطاءً أو اجرة للعمل في ما يتعلق به، بل قال المحقق الكركي: إنّ هذا الخبر نصّ في الباب؛ لأنّه رحمته الله بيّن أنّ لا خوف على السائل في دينه؛ لأنّه لم يأخذ إلّا نصيبه من بيت المال، و قد ثبت في الأصول تعدّي الحكم بتعدّي العلة المنصوصة، انتهى. و إن تعجّب منه الأردبيلي و قال: أنا ما فهمت منه دلالة ما؛ و ذلك لأنّ غايتها ما ذكر، و قد يكون شيء من بيت المال و يجوز أخذه و إعطاؤه للمستحقين، بأن يكون مندوراً أو وصية لهم بأن يعطيهم ابن أبي سماك، و غير ذلك، انتهى. و قد تبع في ذلك صاحب الرسالة، حيث قال: إنّ الدليل لا إشعار فيه بالخراج.

أقول: الإنصاف أنّ الرواية ظاهرة في حلّ ما في بيت المال ممّا يأخذه الجائر.

۲. رساله قاطعة اللجاج في تحقيق حل الخراج، ص ۷۶.

عرض کرد به خاطر خوف بر دینم سهمم را از بیت المال نگرفتم، حضرت فرمودند: مخافه‌ای نیست، چون سهم خودت از بیت المال است. بنابراین هر کجا این علت وجود داشته باشد، می‌توانیم حکم را تعمیم داده و بگوییم بر هر کسی جایز است سهمش را از بیت المال - هر چند متصدیش جائز باشد - اخذ کند.

### اشکال فاضل قطیفی و محقق اردبیلی بر کلام محقق کرکی رحمته الله

فاضل قطیفی در ردّ کلام محقق کرکی گفته است: «الدلیل لا إشعار فیه بالخراج»<sup>۱</sup> و به تبع ایشان محقق اردبیلی فرموده است: «و انا ما فهمت منها دلالة ما»<sup>۲</sup> چرا که غایت استدلال، همان چیزی است که محقق

---

قلت: هذا الخبر نصّ في الباب، فإنّه رحمته الله - بين للسائل - حيث قال: إنّه ترك أخذ العطاء للخوف على دينه أنّه لا خوف عليه، فإنّه إنّما يأخذ حقّه، حيث إنّه يستحقّ في بيت المال نصيباً. وقد تقرّر في الأصول تعدّي الحكم بالعلّة المنصوصة.

۱. السراج الوهاج، ص ۱۰۴:

أقول: جميع ما أورده و أورد في هذا الباب من الأخبار و غيرها يأتي جوابها في الجمع بين كلام الأصحاب لكن أحببت أن أشير الى ما ذكر فيه مفصلاً بيانا لقصوره في الاستدلال، فأقول: هذا الخبر أورده العلامة في المنتهى دليلاً على جواز تناول جوائز الظالم إذا لم يعلم أنها حرام، و لم يذكره في حل الخراج و تناوله، و لا شك أن الاستدلال يتبع الدليل، و الدليل لا إشعار فیه بالخراج على أن ما فهمه هذا المؤلف من هذا الخبر ليس على الوجه، و ذلك أنه رحمته الله أشار الى الرد على ابن أبي سماك في إعراضه عن الشيعة بقوله «أو لا يمنع .. إلخ» ثم سأل أبا بكر عن ترك العطاء فأجابته إن تركه مخافة فأقره عليه و أعرض عنه. ثم رجع الى تقرير ابن أبي سماك و إزمائه بأنه ترك الدفع مع أنه يعلم لكل من المسلمين حقاً في بيت المال و هو يدفع الى بعضهم دون بعض.

فحاصل الخبر أن أبا بكر له حجة في ترك الأخذ و لا حجة لابن أبي سماك في ترك الدفع فأين النص و أين نفيه للخوف هذا و الخبر ممنوع صحة سنده فلا تثبت دلالته. و من العجب أن هذا الرجل لو أراد أن يستدل على مطلب صحيح لم يحسن الاستدلال عليه لقصور فهمه.

۲. مجمع الفائدة و البرهان في شرح إرشاد الأذهان، ج ۸، ص ۱۰۳:

و هذه مع أنّهم ما سموها بالصحة كأنه لعدم ظهور توثيق أبي بكر الحضرمي، و ان نقل في رجال ابن داود عن الكشي توثيقه في باب الكشي، و لكن الظاهر انه غير ثابت، لعدم عادة الكشي ذلك، و لهذا ما نقله غيره و لا هو عند ذكر اسمه، و هو عبد الله بن محمد. على انا نرى في كتابه خلطاً كثيراً - لعله من غلط الكتاب - ليس فيها دلالة أصلاً الا على الذم على عدم إعطاء مال من بيت المال الذي للمصالح للمستحقين من الشيعة عند إعطائه لغيرهم، اين هذا من الدلالة على جواز أخذ المقاسمة من الجائر على العموم الذي تقدم.

و العجب انه قال في الرسالة المنفردة: هذا نص في الباب، لانه رحمته الله بين ان لا خوف للسائل على دينه ان لم يأخذ الا حقه من بيت المال و قد ثبت في الأصول تعدّي الحكم بتعدّي العلة المنصوصة.

و انا ما فهمت منها دلالة ما، كيف و غاية دلالتها ما ذكر، و ذلك قد يكون من بيت مال يجوز أخذه و إعطائه للمستحقين مثل ان يكون منذورا أو وصية لهم بان يعطيه ابن أبي سماك أو غير ذلك و لا يقاس عليه الخراج الذي أخذه الظالم باسم الخراج ظلماً، لانه ما علم صيرورته خراجاً بحيث يجوز لكل أحد الأخذ منه باسمه لا بدونه كما هو المدعى. نعم لو صار المأخوذ خراجاً يجوز للمتولى إعطاء المستحق نصيبه الذي فيه ان علم العلة و جواز حصته من المال المشترك لبعض الشركاء، كل ذلك غير ظاهر فيما نحن فيه.

و بالجملة لم أقدر أن اثبت بمثل هذه الرواية، الأمر الذي دل العقل و النقل من الكتاب و السنة على تحريمه و بالقياس الذي فيه ما فيه و ان كانت علته منصوصة، و التعدّي إلى الأعم مما في الأصل، فإنهم يجوزون الأخذ مطلقاً كما فهمت.



کرکی ذکر کرده، و آن هم دلالت ندارد؛ زیرا منابع بیت المال که فقط خراج و زکوات نبوده، بلکه ممکن است نذورات و وصیت هم در بیت المال باشد که لازم بود ابن ابی سَمَّال از آن به ابی بکر الحضرمی و شباب شیعه ... پرداخت کند.

### نقد اشکال فاضل قطیفی و محقق اردبیلی رحمتهما

در نقد کلام فاضل قطیفی و محقق اردبیلی می‌گوییم این‌که حضرت فرمودند در بیت المال نصیبی دارند، مرادشان در بخشی از بیت المال نیست، بلکه از کل بیت المال است. درآمد اصلی بیت المال از خراج، سهم سبیل الله از زکات و جزیه بوده است. چیزهای دیگری مانند نذورات و وصیت گرچه امکان آن وجود دارد، ولی این حمل بر یک فرد نادر است. قدر متیقن از سهم بیت المال از همان درآمدهای عادی است. بنابراین این‌که بگوییم شامل اموال مندوره و موصی‌بها نیز می‌شود، آن با اطلاق است و قدر متیقن اموالی است که از خراج، جزیه و سهم سبیل الله از زکات به دست می‌آید که عمده‌ی درآمد بیت المال است.

بنابراین اشکال فاضل قطیفی و محقق اردبیلی بر کلام محقق کرکی رحمتهما وارد نیست، بلکه همان‌طور که مرحوم شیخ فرموده: «الإنصاف أن الرواية ظاهرة في حل ما في بيت المال مما يأخذه الجائر»<sup>۱</sup> بلکه بالاتر از ظاهر، قریب به نص است.

### شبهه‌ای در مورد روایت ابی بکر الحضرمی

بعضی این شبهه را در مورد این روایت مطرح کرده‌اند که با توجه به این‌که تولی از قبل جائز و معونه الظالمین حرام است، پس چطور حضرت در این‌جا ترغیب می‌کنند ابن ابی سَمَّال جوانان شیعه را استخدام کند، در حالی که اصل آن حرام است، خراجی که جمع می‌کنند حرام است و مزدی هم که در قبال آن

---

و هو بعيد جدا، فإنهم قد يمنعون الوصى الذي لا يكون عدلا عن إعطاء فقير مالا موصى به للفقراء، بل الموصى به لمعين و يضمونه، فكيف يجوزون أخذ مال - يثبت أجره للأرض التي هي ملك للمسلمين بنظر الامام عليه السلام و رضا المستأجر مع اشتراك المسلمين قاطبة فيها - لواحد معين منهم مطلقا لا القدر الضروري و يشترطون فيها اذن الظالم الجائر الذي لا دخل له في هذه الأرض و لا في أجرتها بوجه من الوجوه مع كون تصرفه فيها حراما، و كيف يتعين كون هذا المال اجرة و يتعين لهذا المسلم الخاص مثله بتعيين مثله مهما أراد.

هذا مع ثبوت كون الأرض المعينة مفتوحة عنوة مع الشرط المتقدم. و الحاصل انه يشكل بنظري إثبات مثل هذا الحكم بخبر غير صحيح صريح و بقياس يكون هو أصله مع ما فيه و جعل ذلك نسا في الباب.

۱. کتاب المکاسب، ج ۲، ص ۲۰۸.

دریافت می‌کنند حرام است؟!<sup>۱</sup>

### پاسخ به شبهه

به همان دلیلی که حضرت، علی بن یقظین و شاید خود ابن ابی سماک و ... را به خاطر رعایت مصالحی تجویز کرده بودند داخل در دیوان حکومت شوند، به همان دلایل در آن زمان و در آن شرائط، حضرت مصلحت می‌دیدند که شباب شیعه تصدی آن عمل را به عهده بگیرند و با تجویز خود حضرت، مشکل رفع می‌شود.

### تمسک به روایات وارد شده در مورد احکام تقبل خراج از سلطان

بیان کردیم مرحوم شیخ رحمته برای اثبات جواز اخذ مال خراج و زکات از سلطان جائز به چند دسته روایات تمسک کرده که یک دسته روایات مربوط به جواز اخذ جوائز السلطان بود که بالاطلاق دلالت می‌کرد اخذ مال خراج و زکات نیز جایز است.

دسته‌ی دیگر روایاتی بود که در مورد وارد شده که ذکر کردیم.

دسته‌ی سوم روایاتی است که در مورد احکام تقبل خراج از سلطان وارد شده و بیان می‌کند معامله‌ی با سلطان بر روی خراج (اعم از اراضی خراجیه یا حاصل خراج) جایز است.

مرحوم شیخ رحمته می‌فرماید از این اخبار نیز استفاده می‌شود اصل حلیت معامله بر روی اموال خراجیه مفروغ عنها بوده و سؤال در این روایات از بعضی جزئیات و خصوصیات بوده و در اصل حلیت آن شک نداشتند.<sup>۲</sup> از جمله:

### - صحیح‌ه‌ی حلبی:

عَنْهُ [الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ] عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي

۱. حاشیة المکاسب (للیزدی)، ج ۱، ص ۴۵:

أقول: و قد يستدل بصدورها من حيث إنَّ الغالب في ما يعطى شباب الشيعة وجوه الخراج و المقاسمة و فيه ما لا يخفى مع أن في أصل الصدر إشكالا و هو أن مقتضاه جواز معاونة الظالم و كون الرجل داخلا في أعمالهم مع أنه قد ورد قوله ﷺ «لا تعنهم و لو على بناء مسجد» لكن هذا لا يخرج الذليل عن الحجية.

۲. كتاب المکاسب، ج ۲، ص ۲۰۸:

و منها: الأخبار الواردة في أحكام تقبل الخراج من السلطان على وجه يستفاد من بعضها كون أصل التقبل مسلم الجواز عندهم.

عَبْدُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْقَبَائِلِ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ الْأَرْضَ الْخَرِبَةَ فَيَتَقَبَّلَهَا مِنْ أَهْلِهَا عَشْرِينَ سَنَةً فَإِنْ كَانَتْ عَامِرَةً فِيهَا عُلُوجٌ<sup>٢</sup> فَلَا يَحِلُّ لَهُ قَبَالَتُهَا إِلَّا أَنْ يَتَقَبَّلَ أَرْضَهَا فَيَسْتَأْجِرَهَا مِنْ أَهْلِهَا وَ لَا يُدْخِلُ الْعُلُوجَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقَبَائِلِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ وَعَنْ الرَّجُلِ يَأْتِي الْأَرْضَ الْخَرِبَةَ الْمَيْتَةَ فَيَسْتَخْرِجُهَا وَيُجْرِي أَنْهَارَهَا وَيَعْمُرُهَا وَيَزْرَعُهَا مَا ذَا عَلَيْهِ فِيهَا؟ قَالَ: الصَّدَقَةُ قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ يَعْرِفُ صَاحِبَهَا؟ قَالَ: فَلْيَرُدَّ إِلَيْهِ حَقَّهُ وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَتَقَبَّلَ الرَّجُلُ الْأَرْضَ وَأَهْلَهَا مِنَ السُّلْطَانِ وَعَنْ مُزَارَعَةَ أَهْلِ الْخَرَاجِ بِالرُّبْعِ وَ النُّصْفِ وَ الثُّلُثِ؟ قَالَ: نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ قَدْ قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ أَعْطَاهَا الْيَهُودَ حِينَ فَتِحَتْ عَلَيْهِ بِالْخَيْبِ وَالْخَيْبُ هُوَ النُّصْفُ.<sup>٣</sup>

حلبی از امام صادق علیه السلام نقل می کند که در مورد قباله که شخصی زمین غیر آبادی را از اهلیش به مدت بیست سال اجاره کند، فرمودند: اگر آن زمین آباد باشد و کارگران کافر در آن باشند، قباله آن زمین جایز نیست، مگر این که زمین را قباله کند و آن را از اهلیش اجاره کند و کارگران کافر را در چیزی از قباله داخل نکند که آن جایز نیست. و از حضرت سؤال شد درباره ی کسی که زمین مواتی را آباد می کند، نهر در آن جاری می کند و زراعت می کند، چه چیزی بر عهده اش است؟ فرمودند صدقه (زکات) باید بدهد. عرض کردم اگر صاحب زمین را می شناسد چی؟ فرمودند: باید حقش را به او بدهد و فرمودند: اشکالی ندارد کسی زمین و اهل آن را از سلطان قباله کند و قرارداد ببندد و سؤال شد از حضرت درباره مزارعه با اهل خراج (اهل جزیه) به ربع یا نصف یا ثلث [آیا جایز است]

١. المصباح المنیر فی غریب الشرح الکبیر للرافعی، ج ٢، ص ٤٨٩:

(الْقَبَائِلُ) بِالْفَتْحِ اسْمُ الْمَكْتُوبِ مِنْ ذَلِكَ لِمَا يَلْتَزِمُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ عَمَلٍ وَ دَيْنٍ وَ غَيْرِ ذَلِكَ قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ كُلُّ مَنْ تَقَبَّلَ بِشَيْءٍ مُقَاطَعَةً وَ كَتَبَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ كِتَابًا فَالْكِتَابُ الَّذِي يُكْتَبُ هُوَ (الْقَبَائِلُ) بِالْفَتْحِ وَ الْعَمَلُ (قَبَائِلٌ) بِالْكَسْرِ لِأَنَّهُ صِنَاعَةٌ وَ (قَبِيلٌ) الْقَوْمُ عَرَبِيَّهُمْ وَ نَحْنُ فِي (قَبَائِلِهِ) بِالْكَسْرِ أَيْ عَرَفْتِهِ.

٢. علوج جمع علج است و به کفاری که در استخدام مسلمانان بودند و برای آنان کارگری و زراعت می کردند، اطلاق می شد: ✓ کتاب العین، ج ١، ص ٢٢٨:

الْعُلْجُ مِنْ مَعْلُوجَاءِ الْعَجَمِ، وَ جَمْعُهُ: عُلُوجٌ. وَ الْعُلْجُ: حِمَارُ الْوَحْشِ لِاسْتِعْلَاجِ خَلْقِهِ، أَيْ: غَلْظُهُ. وَ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ وَجْهَهُ وَ غَلْظَ فَهُوَ عُلْجٌ. وَ قَبِيلٌ: قَدْ اسْتَعْلَجَ.

وَ الْعِلَاجُ مِزَاوَلَةٌ كُلُّ شَيْءٍ وَ مُعَالَجَتُهُ. وَ عَالَجَتْ فَلَانًا فَعَلَجْتُهُ إِذَا غَلَبْتَهُ، وَ الْعُلْجُ مِنَ الرِّجَالِ الشَّدِيدِ الْقِتَالِ، وَ النِّطَاحُ. وَ اعْتَلَجَ الْقَوْمُ: اتَّخَذُوا صِرَاعًا وَ قِتَالًا، وَ اعْتَلَجَ الْأُمُوجُ: التَّطَامَهَا. وَ الْعَلْجَانُ: شَجَرٌ أَخْضَرٌ لَا تَأْكُلُهُ [الْإِبِلُ وَ الْغَنَمُ إِلَّا مِضْطَرَةً] رَمَلُ عَالِجٍ: مَوْضِعٌ بِالْبَادِيَةِ.

✓ المصباح المنیر فی غریب الشرح الکبیر للرافعی، ج ٢، ص ٤٢٥:

الْعُلْجُ: حِمَارُ الْوَحْشِ الْغَلِيظُ وَ رَجُلٌ (عُلْجٌ) شَدِيدٌ وَ (عُلْجٌ) (عَلْجًا) مِنْ بَابِ تَعَبٍ اشْتَدَّ وَ (الْعُلْجُ) الرَّجُلُ الضَّخْمُ مِنْ كُفَّارِ الْعَجَمِ وَ بَعْضُ الْعَرَبِ يُطْلِقُ (الْعُلْجَ) عَلَى الْكُفَّارِ مُطْلَقًا وَ الْجَمْعُ (عُلُوجٌ) وَ (أَعْلَاجٌ) مِثْلُ حِمْلٍ وَ حُمُولٍ وَ أَحْمَالٍ.

٣. تهذیب الاحکام، ج ٧، ص ٢٠١.

فرمودند: اشکالی ندارد رسول الله ﷺ خبیر را وقتی فتح شد، قباله کردند و به یهود به نصف<sup>۱</sup> دادند [یعنی نصف محصول برای خودشان و نصف دیگر را باید تحویل دهند].

محل استشهاد این فقره‌ی روایت است که فرمود «لَا بَأْسَ بَأَنْ يَتَقَبَّلَ الرَّجُلُ الْأَرْضَ وَ أَهْلَهَا مِنْ السُّلْطَانِ».

در این جا مراد از قباله‌ی زمین معلوم است، ولی مراد از قباله‌ی اهل زمین چیست، احتمالاتی وجود دارد، آنچه به قرینه‌ی بعضی روایات دیگر استفاده می‌شود قباله بر جزیه‌ی کفاری است که در این زمین‌ها یا حتی غیر این زمان‌ها بودند و باید به حاکم اسلامی جزیه پرداخت می‌کردند. بنابراین حضرت در این فقره‌ی روایت می‌فرماید مانعی ندارد کسی در مورد اصل زمین‌های خراجیه و اهل آن که باید جزیه پرداخت کنند، با سلطان قرارداد ببندد و خودشان متکفل جمع‌آوری خراج آن زمین‌ها و گرفتن جزیه از اهل آن باشند.

بنابراین این فقره از صحیحه دلالت می‌کند قرارداد با سلطان در مورد اراضی خراجیه و جزیه - که آن هم از منابع بیت المال است - و تصرف در آن برای شیعیان جایز است. بعضی به فقرات دیگر روایت نیز استشهاد کرده‌اند که قابل مناقشه است.

تقریر متن: عبدالله امیرخانی

استخراج منابع و روایات: جواد احمدی

---

۱. و فی القاموس، المخابرة أن يزرع على النصف و نحوه كالخبير بالكسر:

✓ القاموس المحيط، ج ۲، ص ۷۱:

المُخَابِرَةُ: أَنْ يَزْرَعَ عَلَى النَّصْفِ وَ نَحْوَهُ كَالْخَبِيرِ، بِالْكَسْرِ، وَ الْمُؤَاكِرَةُ. وَ الْخَبِيرُ: الْأَكَّارُ، وَ الْعَالَمُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَ الْوَبْرُ، وَ النَّبَاتُ وَ الْعُشْبُ، وَ زَيْدٌ أَفْوَاهِ الْإِبِلِ، وَ نُسَالَةُ الشَّعْرِ، وَ جَدُّ وَالدِّ الْأَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ الْمَحْدَثِ، وَ بِالْهَاءِ: الطَّائِفَةُ مِنْهُ، وَ الشَّاةُ تُشْتَرَى بَيْنَ جَمَاعَةٍ فَتُدْبِحُ.

✓ لسان العرب، ج ۴، ص ۲۲۸:

الخبير: أن تزرع على النصف أو الثلث من هذا، و هي المُخَابِرَةُ، و اشتقت من خبير لأنها أول ما أُقْطِعَتْ كَذَاكَ. وَ الْمُخَابِرَةُ: الْمَزَارَعَةُ بِبَعْضِ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ، وَ هُوَ الْخَبِيرُ أَيْضًا، بِالْكَسْرِ. فِي الْحَدِيثِ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُخَابِرَةِ؛ قِيلَ: هِيَ الْمَزَارَعَةُ عَلَى نَصِيبٍ مَعِينٍ كَالثَّلَاثِ وَ الرَّبْعِ وَ غَيْرِهِمَا؛ وَ قِيلَ: هُوَ مِنَ الْخَبَارِ، الْأَرْضِ اللَّيْنَةِ.

و قيل: أصل المُخَابِرَةُ مِنْ خَبِيرٍ، لِأَنَّ النَّبِيَّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ، أَقْرَاهَا فِي أَيْدِي أَهْلِهَا عَلَى النِّصْفِ مِنْ مَحْصُولِهَا؛ فَقِيلَ: خَابَرَهُمْ أَيَّ عَامِلِهِمْ فِي خَبِيرٍ؛ وَ قَالَ اللَّحْيَانِيُّ: هِيَ الْمَزَارَعَةُ فَعَمَّ بِهَا. وَ الْمُخَابِرَةُ أَيْضًا: الْمُؤَاكِرَةُ. وَ الْخَبِيرُ: الْأَكَّارُ.